مجلة المخطط والتنمية
المجلد (31)، العدد (2)، الشهر (8)، السنة (2026)، الصفحات 82-91
الصفحة الرئيسية للمجلة: https://jpd.uobaghdad.edu.iq/index.php/jpd
P-ISSN: 1996-983X
E-ISSN: 2960-1908

قياس التفاوت التنموي وأثره في تحقيق التنمية المكانية المتوازنة في أقضية محافظة بغداد

حسين حرز عبدالله [1]، أ.م.د. عمار خليل إبراهيم [1]

1 جامعة بغداد / مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا

*بريد إلكتروني للمؤلف المسؤول: hussein.abd1200c@iurp.uobaghdad.edu.iq

حقوق النشر: ©2026 المؤلفون. هذه المقالة هي مقال مفتوح الوصول موزع بموجب شروط رخصة المشاع الإبداعي 4.0 الدولية (CC BY 4.0). ينشر من قبل مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا بجامعة بغداد.

تم الاستلام: 2025/9/1
تم المراجعة: 2025/9/18
مقبول: 2025/9/22
متوفر عبر الإنترنت: 2026/8/7

الكلمات المفتاحية:
المكاني، التفاوت التنموي، أقضية محافظة بغداد ، التحليل المكاني ، التنمية المكانية المتوازنة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس التفاوت التنموي بين أقضية محافظة بغداد، وتحليل أثر التنمية المكانية المتوازنة في الحدّ من هذه الفجوات ،اعتمد البحث على مجموعة من المؤشرات الخدمية الاقتصادية والاجتماعية ، مع التركيز على تحليل أنماط توزيع الموارد والخدمات والبنية التحتية، بهدف الكشف عن الفروقات المكانية وتحديد حجم التفاوت التنموي بين الأقضية وفق المعايير التخطيطية لقياس التفاوت. كما اعتمدت الدراسة على أدوات التحليل المكاني وفق المعايير التخطيطية واستخدم نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والتحليل العنقودي لتحديد مواقع التفاوت المكاني بدقة، وكذالك استخدام معامل جيني ومنحنى لورنز لقياس عدالة توزيع الخدمات والموارد بين الأقضية. أظهرت النتائج وجود تركُّز واضح للتنمية في بعض الأقضية، لا سيما المركزية (مدينة بغداد)، مقابل تراجع نسبي في الأقضية الطرفية، مما يُكرّس اختلال التوازن المكاني ويُعمّق الفوارق الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، والبيئية. وتكشف النتائج بشكل محدد عن تفاوت الخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب، والصرف الصحي، وجمع النفايات، والطاقة الكهربائية، مع تفاوت واضح بين الأقضية المركزية والطرفية ، وخلُصت الدراسة إلى ضرورة تبنّي سياسات تنموية عادلة تضمن التوزيع المتكافئ للموارد، وتشجيع الاستثمار في الأقضية المهمّشة أو الأقل نموًا، لتقليص فجوة التفاوت وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة في محافظة بغداد. كما توفر الدراسة قاعدة علمية لدعم البحوث المستقبلية في التخطيط المكاني ووضع استراتيجيات تنموية أكثر عدالة.

Measuring Developmental Disparities and Their Impact on Achieving Balanced Spatial Development in the Districts of Baghdad Governorate

Hussein Herez Abdullah[1*], Asst. Prof. Ammar Khalil Ibrahim[1]

[1] University of Baghdad / Center of Urban and Regional Planning for Postgraduate Studies

*Corresponding Author Email: hussein.abd1200c@iurp.uobaghdad.edu.iq

Copyright: ©2026 The Authors. This article is an open access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0). It is published by the Urban and Regional Planning Center for Postgraduate Studies, University of Baghdad.

Received: 1/9/2025
Revised: 18/9/2025
Accepted: 22/9/2025
Available online: 7/8/2026

Keywords:
Spatial balance, developmental disparities, Baghdad Governorate districts, spatial analysis, balanced spatial development

ABSTRACT

This study aims to measure the developmental disparities between the districts of Baghdad Governorate and to analyze the impact of balanced spatial development in reducing these gaps. The research relied on a set of service, economic, and social indicators, focusing on analyzing the patterns of resource, service, and infrastructure distribution to identify spatial differences and determine the extent of developmental disparities among the districts according to planning standards for measuring inequality. The study also employed spatial analysis tools according to planning criteria, using Geographic Information Systems (GIS) and cluster analysis to accurately determine the locations of spatial disparities, as well as employing the Gini coefficient and Lorenz curve to measure the equity of service and resource distribution among districts.The results showed a clear concentration of development in some districts, particularly the central ones (Baghdad city), compared to a relative decline in peripheral districts, reinforcing spatial imbalance and deepening social, economic, urban, and environmental disparities. The results specifically reveal disparities in basic services such as potable water, sanitation, waste collection, and electricity, with a clear difference between central and peripheral districts. The study concluded the necessity of adopting fair development policies that ensure equitable resource distribution and encourage investment in marginalized or less developed districts to reduce the disparity gap and achieve balanced spatial development in Baghdad Governorate. Furthermore, the study provides a scientific basis to support future research in spatial planning and the formulation of more equitable development strategies.

المقدمة

يعكس عنوان البحث الموضوع الرئيس للدراسة، وهو قياس التفاوت التنموي بين أقضية محافظة بغداد، وأثر ذلك في تحقيق التنمية المكانية المتوازنة، ما يوضِّح الهدف الأساسي للبحث ويحدِّد نطاقه المكاني والمضموني. يُعدُّ التوازن المكاني عملية ذات أهمية لأنها تسعى الى تقليل الفروقات التنموية بين اجزاء الاقليم الواحد من الناحية، الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والبيئية وكذلك تهتم بالحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال الاستعمال الأنسب الموارد المتوفرة في اطار توازني ضمن بيئة مستدامة, الا ان هذه العملية تتطلَّب الالمام بما متوفر من امكانات تنموية طبيعية وبشرية (سكانية واقتصادية) متاحة وكامنة لأي حيز مكاني يمكن استثمارها في تحقيق اهداف التنمية المكانية المتوازنة ، وتقليل التفاوت التنموي بين اقضية محافظة الواحدة . من هنا يأتي دور التوازن المكاني لترسم مخططًا وطنيًا ومحليًا لمحاور التنمية المحلية وبما يعزّز سياسات التنمية لدعم المدن الصغيرة والمتوسطة وتخفيف الضغط على المدن الكبرى واستثمار المناطق الاطراف الى استقرار سكاني واجتماعي وفق الميزات النسبية المكانية لكل واقضيتها ونواحيها لجعلها قاعدة اساس للانطلاق في مؤشرات تنموية مستقبلية اذ ستعزز هذه الاستراتيجيات البعد المكاني للتنمية المحلية ودور الحكومات والمجتمعات المحلية في رسم السياسات التنموية المقترحة واقتراح البرامج والمشاريع التي يرغب المجتمع بإقامتها والعمل عليها بما يؤدي الى تأمين مشاركة اكثر فاعلية من الادارات والمجتمعات المحلية في وضع ومتابعة حسن تنفيذ البرامج التنموية المحلي.

ركَّزت هذه الدراسة بشكل أساسي على المؤشرات الخدمية مثل البنى التحتية والخدمات الأساسية، ولم تتناول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل مباشر، وذلك بهدف تحليل أنماط توزيع الخدمات والموارد بين أقضية محافظة بغداد وتحديد حجم التفاوت التنموي المكاني وفق المعايير التخطيطية، بما يخدم هدف قياس مدى تحقيق التنمية المكانية المتوازنة.

مشكلة البحث

يُلاحظ وجود اختلال مكاني في توزيع الخدمات الأساسية والبنى التحتية بين أقضية محافظة بغداد، ناتج عن ضعف مراعاة البعد المكاني في التخطيط التنموي، ما أدى إلى تفاوت مستويات التنمية بين الوحدات المكانية المختلفة.

فرضية البحث

إن مواجهة الاختلال التنموي المكاني يعتمد على العلاقة بين مسارات وخطط التنمية من جهة، ومؤشراتها المتعددة والمتنوعة من جهة أخرى.

اهمية البحث

أهمية البحث في تسليط الضوء على التوزيع المكاني في تحديد الفوارق التنموية بين الوحدات المكانية كما يساهم في الكشف عن أوجه الاختلال المكاني في توزيع الخدمات والبنى التحتية ويُوفِّر قاعدة علمية لدعم اتخاذ قرارات تخطيطية أكثر عدالة وتوازنًا.

هدف البحث

1. دراسة وتحليل التوزيع المكاني للخدمات والانشطة بين اقضية محافظة بغداد.
2. قياس التفاوت التنموي لتحديد المؤشرات تنموية ومقارنتها بين اقضية محافظة بغداد.
3. ايجاد حلول وتوصيات المناسبة والوصول الى مسارات تنموية تحقق اهداف التنمية المكانية المتوازنة .

منهجية البحث

استعملت الدراسة منهجية تحليلية كمية ومكانية لقياس التفاوت التنموي بين أقضية محافظة بغداد. وشملت الأدوات **نظم المعلومات الجغرافية (GIS)** لتحديد مواقع توزيع الموارد والخدمات، **التحليل العنقودي** لتصنيف الأقضية وفقًا لمستويات التنمية، و**معامل جيني ومنحنى لورنز** لقياس عدالة توزيع الخدمات والموارد. كما ركز البحث على المؤشرات الخدمية الأساسية مثل المياه، الصرف الصحي، جمع النفايات، والطاقة الكهربائية لتقييم الفجوات التنموية بدقة وتحقيق أهداف التنمية المكانية المتوازنة.

الدراسات السابقة

الدراسة (**URBAN DEVELOPMENT AND INCREASED SOCIOSPATIAL INEQUALITIES IN FORTALEZA BRAZIL: THE ROLE OF PLANNING**) أطروحة مقدمة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري في جامعة (**University of Illinois at Urbana-Champaign, 2003**) من قبل(**CLARISSA FIGUEIREDO SAMPAIO**).

هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحليل طبيعة اختلال التوازن المكاني في مدينة "فورتاليزا" البرازيلية، من خلال تقييم أثر السياسات الحضرية على توزيع الخدمات العامة، مع التركيز على دور البنية التحتية والنقل العام في تقليل التفاوتات المكانية والاجتماعية.
نوع الدراسة	تحليلية وصفية باستعمال بيانات ثانوية وأدوات تحليل مكاني.
الاستنتاجات	تشير إلى أن المدينة تعاني من تفاوت مكاني واضح، حيث تتركز 70% من الخدمات في المناطق المركزية مقابل 30% فقط في المناطق الطرفية، ما أدى إلى تدهور في نوعية الحياة في الضواحي وظهور مشكلات اجتماعية واقتصادية.
التوصيات	أوصت الدراسة بتبني سياسات تخطيط حضري متكامل، وتحسين النقل العام، وزيادة الاستثمارات في المناطق المهمشة، مع تعزيز المشاركة المجتمعية في القرارات التخطيطية.

دراسة (Spatial disparities across the regions Turkey:an exploratory spatial data analysis) اعدها الباحثين (فاتح شميبيوغمو وساندي داليربا) سنة 2009 التفاوتات المكانية عبر مناطق تركيا: تحليل استكشافي للبيانات المكانية.

هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل استكشافي للبيانات المكانية بهدف تقييم مستوى النمو والتنمية في 76 إقليماً تركياً خلال الفترة الممتدة بين عامي 1995 و2001.
نوع الدراسة	الدراسة من النوع التطبيقي، إذ تعتمد على أدوات التحليل الإحصائي المكاني لاستكشاف الفروقات التنموية بين الأقاليم التركية.
الاستنتاجات	أظهرت نتائج الخرائط التي أنتجتها الدراسة وجود تفاوتات مكانية واضحة في مستويات التنمية، حيث تبين أن الأقاليم الواقعة في الجزء الغربي من البلاد تتمتع بدرجات تطور أعلى مقارنةً بالمناطق الشرقية، وهو ما يشير إلى وجود اختلال في التوزيع المكاني للتنمية الاقتصادية.
التوصيات	وخلصت الدراسة إلى ضرورة معالجة هذا الاختلال من خلال تبني سياسات حكومية تُعزز من جاذبية الاستثمار في مختلف القطاعات، لا سيما في المناطق الشرقية الأقل نمواً، مع التركيز على دعم قطاع التعليم، والحد من الهجرة الداخلية، وتقليل معدلات البطالة، على أن تكون هذه التدخلات ضمن أولويات الدولة في إطار تحقيق التوازن الإقليمي والتنمية المتوازنة.

الدراسة (Urban Inequalities in Italy: A comparison between Rome, Milan and Naples) بحث منشور قدم من قبل (Dr. Salvatore Monni،Dr. Federico Tomassi،Keti Lelo) في عام 2018.

هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل التفاوتات الحضرية في ثلاث مدن رئيسية (روما، ميلانو، نابولي) عبر تحليل سبعة مؤشرات اجتماعية واقتصادية مكانية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية للفترة بين 2011–2015.
نوع الدراسة	تحليل كمي مكاني باستخدام بيانات رسمية وأدوات GIS.
الاستنتاجات	الاستنتاجات تؤكد أن ميلانو تتمتع بتوزيع تنموي أكثر توازنًا، بينما تعاني روما ونابولي من تفاوت حاد بين المركز والضواحي، خصوصًا في التعليم والتوظيف والبنية التحتية.

التوصيات	أوصت الدراسة بضرورة إعادة توزيع الخدمات والاستثمارات نحو الضواحي، وتطوير شبكات النقل، ودعم الفئات الضعيفة، مع إدماج التحليل المكاني في التخطيط الحضري لتحقيق العدالة المكانية.

الدراسة (الفوارق المكنية واشكالية التنمية المحلية في الجزائر – دراسة قياسية) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، أعدها الطالب كبيش هشام، وقدّمها إلى كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، وذلك استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – تخصص اقتصاد، السنة الجامعية–2020 2021.

هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى تحليل الفوارق المكانية في التنمية الاقتصادية على مستوى الولايات الجزائرية باستخدام نماذج الاقتصاد المكاني ومؤشرات النشاط المقاولاتي خلال الفترة 2002–2019.
نوع الدراسة	دكتوراه تحليلية كمية باستخدام بيانات Panel ومعاملات التفاوت.
الاستنتاجات	لاستنتاجات أظهرت أن النشاط الاقتصادي متركز في المناطق الساحلية والحضرية، بينما تعاني المناطق الداخلية والجنوبية من التهميش التنموي، ما يوسع فجوة التنمية.
التوصيات	أوصت الدراسة بتطوير سياسات تنموية إقليمية مراعية للبعد الجغرافي، وتشجيع الاستثمار المحلي، وتحسين البنية التحتية، مع تحديث قاعدة البيانات المكانية لدعم التخطيط الفعال.

الدراسة (مؤشرات التنمية الحضرية لخدمات البنى التحتية في مدينة الكوت) جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة الجغرافيا ،أعدتها من قبل الباحثة منى عبد الغني مجيد الكاظمي وقدمتها إلى كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة واسط ،2023.

هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى تحليل التوزيع المكاني لخدمات البنية التحتية في مدينة الكوت، وتحديد مستوى رضا السكان عن هذه الخدمات، مع قياس مدى كفاءة توزيعها بالنسبة للنمو السكاني والمساحة الجغرافية.
نوع الدراسة	ميدانية تحليلية باستخدام استبيانات ومقياس ليكرت ومعايير وطنية للتخطيط.
الاستنتاجات	الاستنتاجات بيّنت وجود عجز كبير في كميات المياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي، إضافة إلى سوء توزيع الهاتف الأرضي والشوارع، ما يعكس ضعفًا تنمويًا في المدينة.
التوصيات	أوصت الدراسة بإعداد خرائط تخطيطية مستقبلية لتوزيع الخدمات بعدالة، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات المتأخرة، مع الأخذ بالتحليل المكاني لتحديد الأولويات التنموية.

استنتاج من الدراسات السابقة :

تُشير الدراسات السابقة إلى أن التفاوت المكاني في التنمية يُعد ظاهرة شائعة في العديد من الدول، ويتجلّى في تركز الخدمات والبنية التحتية في المناطق المركزية مقابل تهميش المناطق الطرفية أو الريفية، وقد أظهرت تلك الدراسات أن ضعف التخطيط الإقليمي، وسوء توزيع الاستثمارات، وغياب السياسات العادلة، كلها عوامل تعزز من هذا التفاوت، كما بيّنت أهمية دور البنية التحتية والنقل العام في تحسين جودة الحياة وتقليص الفجوة التنموية وأكدت النتائج على ضرورة استخدام أدوات التحليل المكاني لاتخاذ قرارات تخطيطية أكثر دقة، مع أهمية إشراك المجتمعات المحلية في عمليات التخطيط لضمان تحقيق العدالة المكانية والتنمية المتوازنة.

الجدول (1): خلاصة الدراسات السابقة

	الدراسة السابقة	الجوانب المستخلصة من الدراسة
1	Clarissa Figueiredo Sampaio, 2003	كشفت أن اختلال التوازن المكاني في مدينة فورتاليزا سببه تركّز 70% من الخدمات في المركز مقابل تهميش الأطراف، ما نتج عنه تفاوت اجتماعي واقتصادي.
2	Fatih Cem Biçenoglu & Sandy Dall'erba, 2009	بيّنت وجود تفاوتات مكانية حادة بين غرب تركيا المتقدم وشرقها الأقل نمواً، مؤكدة على ضعف توزيع التنمية الاقتصادية في البلاد.
3	Keti Lelo, Federico Tomassi, Salvatore Monni, 2018	أظهرت أن ميلانو أكثر توازنًا في التنمية الحضرية مقارنة بروما ونابولي، حيث تعاني الأخيرتان من تفاوتات واضحة في التعليم والتوظيف والبنية التحتية.
4	كبيش هشام، 2020	كشفت عن تمركز النشاط الاقتصادي في المدن الساحلية الجزائرية، مقابل تهميش المناطق الداخلية، ما يعمق الفجوة التنموية على المستوى الوطني.
5	منى عبد الغني مجيد2023	أظهرت الدراسة ضعفًا في توزيع خدمات البنية التحتية في مدينة الكوت، مع عجز في المياه والكهرباء والصرف الصحي، مما أدى إلى عدم رضا السكان.

1- التوازن المكاني :

يُقصَد تنظيم الفعاليات ومكونات مرتبطة بنشاطات محددة الوظائف داخل حيز مكاني، والأنشطة هذه عبارة عن تنوعات حركية وانتقالية متدفقة مكونة نسقاً متأثراً بالمتغيرات الخارجية والداخلية،(Cpoul .2002.p5) والتنظيم المكاني يجلب الاستقرار كما يبعد التخلخل العمراني، والاقتصادي والاجتماعي، وهذه التخلخلات الثلاثة تؤدي بالتالي إلى نكسة بيئية، فالتنظيم المكاني يعكس خصوصية المكان وميزته النسبية هويته التي تؤهله للانفراد أو للتشارك ،كون التنظيم المكاني كينونة وماهية المكان بدليل لكونه يُقرأ بوساطة التسلسلات الوظيفية والسلوكية المختلفة ما بين الإقليم والحضر؛ كما ينطوي التنظيم المكاني على تصميم وإدارة(الترتيبات المكانية)أي المزج الهادف للمساحات الكتلة + الفضاء(والعقلية التخطيطية) تشكل المشهد التنظيمي. (Tissen ،2008,p4).إذ تتكامل هذه العوامل فيما بينها لتعطي الخصائص الوظيفية للمكان وتسهم في جذب وزيادة حجم الاستثمارات التنموية للانشطة المختلفة التي تتأثر بالتوقيع المكاني للمشاريع الاستثمارية من حيث الحجم والنوع ودراسة وتحليل مكونات الحيز المكاني وعملية تنظيم وتخطيط وتوزيع النشاطات والفعاليات الاستثمارية والعمرانية التي تحقق الكفاءة الاقتصادية والتوازن المكاني بين الامكانات والمحددات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية ليتحقق بذلك التوازن المكاني (John Giasson ,1987, 14،)وإن دراسة وتحليل مكونات البنية المكانية وعملية التخطيط والتوزيع والتنظيم المشاريع الاستثمارية يسعى الى تحقيق عدالة اجتماعية وكفاءة اقتصادية، وتوازن نسبي بين الامكانات والمحددات,وبعدها تأتي محاولة التنبؤ بحجم المشاريع الاستثمارية ونوعها حسب الملائمة الموقعية، كما ويشمل التوزيع المكاني لقطاعات التنمية تحقيق توازن نسبي بين عناصر التنمية المختلفة(بيئية, اقتصادية, اجتماعية)واعادة التوزيع للسكان بطريقة متوازنة على وفق الموارد الموجودة واحداث نقاط جذب سكانية كتخصيص نشاطات ملائمة للمنطقة المرغوب اسكان الناس فيها بهدف تحقيق تنسيق في توقيع المشاريع الكبرى مكانيا,ضمن قواعد تضمن توزيع امثل لكي نصل الى تحقيق اهداف محلية واجتماعية وبيئية واقتصادية وابذال الجهد على استدامتها ومتابعتها وان اتباع سياسة مكانية تنموية متوازنة يعتمدعلى موازنة توجهين هما:(القريشي, 2010, ص66)

التوجه الاول :- اجتماعي ويشمل تحقيق عدالة اجتماعية.
التوجه الثاني :- اقتصادي ويشمل كفاءة فنية , و موقعية للاستثمار الصناعي.
وأن الموازنة تؤدي دوراً اساسيا أذ تأخذ بالحسبان التأثير المتبادل(الاقتصادي , الاجتماعي) في التنمية , مما يحقق التوازن بين عوامل التنمية المختلفة .

2- التفاوت التنموي :

يحدث في الهيكل المكاني هو حالة من عدم التناسب وهي حالة من عدم التوزان التنموي ما بين الاقاليم في الدولة بحيث تظهر الفوارق الاقليمية والتفاوت في مكونات الحيز المكاني الاقتصاد والاجتماعي والبيئي للبلد، فقد يكون التفاوت في الفرص الاقتصادية والنشاط وفرص العمل ومستويات الاجور او في الفرص الاجتماعية كما هو الحال في الخدمات الصحية والتعليمية العالية المستوى والكفاية.(الكنامي ،42، 2007)

إذ يظهر نوع من التفاوت في التنمية المكانية نتيجة لتركيز المشاريع الاستثمارية وتنموية وخدمات اقتصادية وعمرانية واجتماعية على مناطق معينة مما يجعل هذه المناطق اكثر تطورا من المناطق الاخرى ضمن نفس البلد أو الاقليم ، ويترتَّب على هذا فرص عمل في المناطق المتطورة وهجرة السكان إليها من المناطق الأقل تطورا ، وهذا يتسبَّب في زيادة الضغط على الخدمات ومن ثمّ زيادة حاجتها الى مشاريع تنموية مع بقاء واستمرار المناطق الاخرى بتطورها الاقل . (السيد , 2011, ص8)

مشكلة التفاوت التنموي بين المحافظات بشكل عام وبين اقضية المحافظة الواحدة بشكل خاص بسبب تعطُّل السياسات التنموية المتكاملة التي أدَّت الى تركز الوفورات الاقتصادية في المدن الكبرى كمدينة بغداد نتيجة الاستثمارات فيها مما جعلها مناطق جاذبة للعمال والعمل الذي أدى الى الضغط على خدمات البنى التحتية وهذا يعني العجز عن تقديم الخدمات , هذا من جانب أما الجانب الآخر فيتمثَّل بضعف الخدمات الاساسية لمدن اخرى وانخفاض مستوى الدخل والمعيشة بسبب استقطاب المدن لمواردها وإمكانياتها, وتركيز الخطط التنموية على المراكز الحضرية كالعاصمة وبعض المحافظات الكبيرة مما ادا الى تغيرات كبيرة في نمط توزيع السكان مكانيا, كذلك إذ ان مراكز جذب السكان هي نفسها مركز النمو والتطور مع استمرارها باستقطاب العناصر الديناميكية من مناطق الى الأخرى.(الشديدي، 2012 , ص216)

3- التحليل المكاني

يعتمد التحليل أن لكل ظاهرة حيز مكاني ، أو مجال مكاني معين ، ويسعى الى معرفة الارتباطات المكانية المتبادلة بين مكونات الظاهرة في هذا الحيز المكاني للوصول الى بناء أنموذج مكاني للظواهر المكانية ،ويمكن تعريفة "اسلوب لقياس العلاقات المكانية بين الظواهر بما يضمن تفسيرها والافادة منها ، وفهم اسباب وجود وتوزيع الظواهر على سطح الأرض والتنبؤ بسلوكها مستقبلاً. (شرف,2008,ص55),

وتعتبرأهمية التحليل للهيكل المكاني في إمكانية تحقيق روئيا واضحة لعملية التنمية في الفعاليات والنشاطات المكانية كافة (الاقتصادي ,والزراعي , وصناعي) وان هذه النشاطات جميعها تعد المؤشر الرئيس في الحيز المكاني , والمتغيرات في عناصر المكان . (الكناني, 2008 ,ص40)

4- التنمية المكانية المتوازنة

ولكل ما تقدَّم فإن البعد المكاني للتنمية من بين اهم الابعاد اتي تضمَّن التركيز على المزايا النسبية للأقاليم ومن خلاله يمكن تامين مشاركة فاعلة للدراسات المحلية والمجتمع معا لوضع الخطط التنموية المحلية ومتابعتها، في اطار مفهوم التنمية المكانية وهي بذلك الأقرب الى مفهوم استدامة التنمية وقابليتها على تضمين ابعاد التنمية المستدامة الثلاثة (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي).(وزارة التخطيط ،2021 ،24)

وقد أصبحت التنمية المكانية المتوازنة من أبرز الاتجاهات المعاصرة التي تقف في مواجهة التخلف والسير نحو التقدم والرقي والعدالة ، بعد بروز مشكلة التباين الحاد في مستويات التنمية بين المناطق المختلفة، وتسعى دائماً من خلال سياساتها التنسيق بين أجزاء الإقليم لتغيير الأبعاد المادية والمعنوية ، لذا تعني التنمية المكانية " Spatial Development " بلوغ الهيكل المكاني للتنمية في أي مكان، وفي أي زمان وفي اي مستوى من التطور ملائماً لتعزيز عملية التوازن الإقليمي ودعمها بشكل كفء، أي أنَّها تمثل الجوانب الموقعية والمكانية للتنمية المستدامة ، إذ إنها تدمج الأهداف الموقعية بالأهداف القطاعية القومية، ومن ثَّم فلا بدَّ من النظر إليها نظرة شمولية تشمل الاقتصاد والبيئة والانسان بشكل كامل على أساس مستوى الحيز المكاني.(Hansen, OP. Cit, 1963, P. 73) وعليه فإن عملية التنمية المكانية تتوقف على عدة متغيرات اهمها استغلال الموارد ، درجة كفاءة الادارة ،حجم الموارد التي يحوزها المجتمع . (عبد الرشيد, 2007 , ص8) وتسعى التنمية المكانية في هدفها العام الى تحقيق التوازن بين الأقاليم بشكل يوفر دنوا في مستويات المعيشة والتقليل من الاتجاهات العفوية للهجرة وتتساوي فرص توطن الصناعة والعدالة في توزيع الخدمات، وتخفيض حدة البطالة، وتحسين مستوى الأنشطة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لرفع معدل النمو، ويمكن حصر تلك الأهداف في النقاط التالية: (Aiden J. and Morgan R.,, UK, 1974.)

1- تحقيق توازناً اقليمياً بشكل لا يؤدي الى هدر او استنزاف الموارد او الإمكانات التنمية في الأقاليم المجاورة للأقاليم الفقيرة، بما يعرف بالتنمية المكانية المتكاملة.
2- ضرورة تبني خطط التنمية المكانية مبدأ تعميق مفهوم الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد، مِمَّا سيعزز من القدرة الدفاعية للبلد تجاه الأخطار الخارجية>
3- الارتقاء بمستويات التنمية في الاقاليم، وذلك من خلال رفع معدلات النمو الخاصة بالدخل الفردي او المستوى المعيشي للسكان ومحاولة تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعمرنية . رفع مستوى التشغيل النوعي والكمي في الاقاليم والتقليل من حركات الهجرة الداخلية للسكان ما بين الأقاليم ، لا سيما من الريف إلى المدينة بما يعرف بظاهرة (ترييف المدينة).
4- اتباع مبادئ التنمية المكانية المستدامة التي تؤكِّد على حماية البيئة والتوازن الاقليمي وموأمتها مع خطط التنمية المكانية في المحافظة او الإقليم لأحداث تغيرات بيئية متوازنة.

إن إتباع سياسة مكانية تنموية متوازنة يرتكز على الموازنة بين اتجاهين،الأول:اجتماعي، وهو تحقيق العدالة الاجتماعية, والثاني: اقتصادي،يتضمن الكفاءة الفنية و الموقعية للاستثمار،(الكناني، 2006 ، ص 114)

5- اهداف التنمية المكانية المتوازنة

تعني التنمية احداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية وتنظيمية من اجل تحسين جودة الحياة، أي أن التغييرات الهيكلية المستهدفة من خلال التنمية تكون الاهداف وكالاتي:(الزبيدي، 2012،ص112)

الهدف الاقتصادي: -يتمثَّل في التغيرات التي تحدث في العلاقة النسبية بين القطاعات الانتاجية والخدمية، واسهاماتها النسبية في الناتج المحلي الاجمالي، وتنمية القوى البشرية، وتوظيف العمالة الوطنية، وإقامة البنى الأساسية وتوفير الخدمات والمرافق العامة،وتقليص العيوب الهيكلية بالاقتصاد، وترشيد استثمار الموارد الاقتصادية .

الهدف الاجتماعي: -يتمثَّل في التغيرات التي تحدث في انماط الحياة والسلوك والعلاقات الاجتماعية والمستويات الثقافية للفئات المختلفة من المجتمع والانعكاسات الايجابية على مستوى المعيشة ونوعية الحياة الناجمة عن زيادة كل من الدخل والانتاج والإنتاجية.

الهدف التنظيمي: - يتمثَّل في التغيرات المؤسسية والادارية اللازمة لمواكبة مراحل التطور المختلفة للمجتمع والتفاعل مع المتغيرات والمستجدات بكفاءة ومرونة من خلال التطوير التقني وتحسين الانتاجية ورفع كفاءة اداء الاجهزة والمؤسسات المختلفة المشاركة في عمليات التنمية .

الهدف العمراني:- ويشمل التطور والارتقاء بالهيكل العمراني للمستقرات البشرية .

الهدف البيئي :- ويمكن اعتبار الهدف البيئية من الهداف الرئيسة.

6- سكان محافظة بغداد حسب الإحصاءات السكانية والتقسيمات الادارية.(وزارة التخطيط، 2024)

يبلغ عدد سكان محافظة بغداد(9,827,993) مليون نسمة وبنسبة مقدارها 21.3% من سكان العراق 2024 حسب تقديرات النمو السكاني المتوقع ويبلغ عدد السكان الذكور(5,012,276) نسمةبنسبة51% من مجموع سكان المحافظة في حين يبلغ عدد السكان الاناث (8,815,716) يشكلون نسبة 49% من الاناث.

الخارطة (1) التوزيع المكاني للسكان والكثافة السكنية في اقضية محافظة بغداد لعام 2024

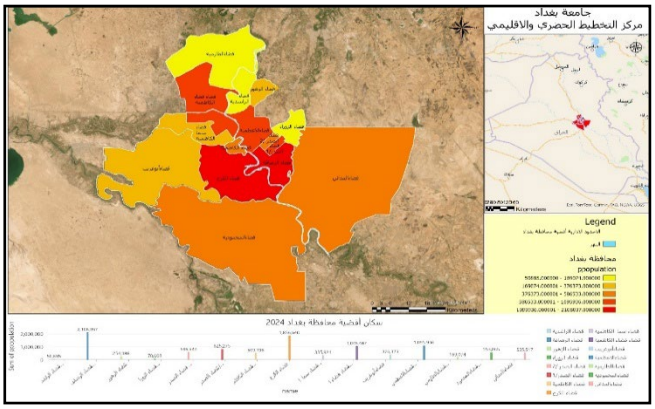

المصدر/ عمل الباحث بالاعتماد، وزارة التخطيط ، التقديرات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الاحصاء السكاني والقوى العاملة ,2024.

7- السكن والعجز السكني

تعاني محافظة بغداد كثافة سكنية عالية اذ بلغ عدد الاسر لعام 2024 (1,539.197) اسرة اذ اعتمد معدل الاسرة على (5.7) فرد لكل اسرة وان اعداد المساكن لعام 2024 (1,064,175) مسكن، وان مقدار العجز السكني الكلي لمجمل الاقضية الواقعة ضمن محافظة بغداد(475021-) وحدة سكنية ،تركز العجز السكني في اقضية الرصافة, الصدر الاولى, الكاظمية ،وقضاء الكرخ , وبنسبة بلغت (20% , 12% , 11% ,11%) على التوالي وبذلك تكون الاولوية التخطيطية لمعالجة مشكلة العجز السكني هي (لقضاء الرصافة , قضاء الصدر الاولى , الكاظمية) أما الاولوية الثانية فهي (لاقضية الاعظمية, الكرخ , الصدر الثانية) ومن ثم اقضية (ابو غريب ,المحمودية , المدائن,الطارمية) وكما موضَّح في الخريطة (2).

الخريطة (2) لتوزيع المكاني للعجز السكني في محافظة بغداد حسب الاقضية لعام2024)

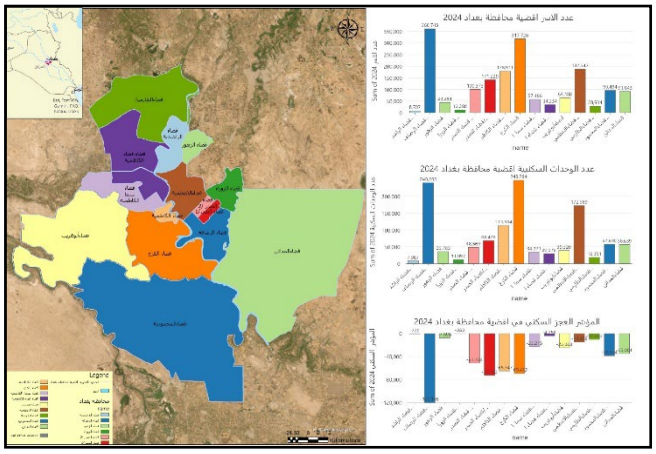

المصدر /عمل الباحث بالاعتماد على ،وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للأحصاء , الإحصاء السكاني ،2024.

8 - خدمات البنى الارتكازية

يقاس تطور المدن بمدى تطور خدمات البنى الارتكازية فيها، حيث يطلق مصطلح البنى الارتكازية على كل من (البنى التحتية، والبنى الفوقية) بحيث تشكِّل هذه الأنظمة خدمات عالية التكاليف ولكنها ركيزة أساسية لتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي في أي بلد،ومن المعلوم أنّ الحكومات تقوم بتقديم التمويل اللازم لتحسين البنى الارتكازية ويكون التنفيذ إما من قِبل الشركات العامة أو الخاصة أو بالشراكة بينهما، وفيما يخص محافظة بغداد، تشكل خدمات البنى الارتكازية في محافظة بغداد اهمية كبيرة لما لها من أثر بالغ في خلق بيئة صحية ملائمة ومريحة لساكني المحافظة . يوضح الجدول التالي المؤشرات الخدمية الأساسية المعتمدة في الدراسة لقياس التفاوت التنموي بين أقضية محافظة بغداد، مع بيان مفهوم كل مؤشر، أهميته، وأداة قياسه لتوضيح الارتباط بين الإطار النظري والتحليل الميداني.

جدول 1: المؤشرات الخدمية المستخدمة في تحليل التفاوت التنموي بين أقضية محافظة بغداد

المؤشر	التعريف/المفهوم	الأهميةفي قياس التفاوت التنموي	الربط بالإطار النظري	الأداة التحليلية المستخدمة
المياه الصالحة للشرب	توفرالمياه المأمونة للاستخدام البشري اليومي	يقيس قدرة كل قضاء على تلبية احتياجات السكان الأساسية ويكشف الفجوات بين الأقضية	يوضح العدالة في توزيع الخدمات الأساسية ويساعد على تحقيق التنمية المكانية المتوازنة	GISلتحديد التوزيع المكاني، التحليل العنقودي لتصنيف الأقضية حسب مستوى الخدمة، معامل جيني ومنحنى لورنز لقياس التفاوت
الصرف الصحي	توفر شبكات الصرف الصحي المنزلية والصناعية	يعكس جودة البنية التحتية الصحية ويقلل المخاطر البيئية	يربط بين جودة التخطيط المكاني والصحة العامة للسكان	GISلتحديد مناطق تغطية الخدمة، التحليل العنقودي لتجميع الأقضية حسب مستوى الخدمة، معامل جيني ومنحنى لورنز لقياس العدالة
الطاقة الكهربائية	توفر الكهرباء للمنازل والمؤسسات	مؤشر على قدرة البنية التحتية على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية	يوضح العلاقة بين التخطيط المكاني وتوزيع الموارد الأساسية	GISلتحديد التوزيع المكاني، التحليل العنقودي لتصنيف الأقضية، معامل جيني ومنحنى لورنز لقياس التفاوت
جمع النفايات	انتظام وجودة خدمات جمع ونقل النفايات	يعكس جودة الخدمات البلدية والصحية ويؤثر على البيئة الحضرية	يوضح كفاءة التخطيط المحلي في توفير خدمات أساسية	GISلرصد توزيع الخدمة، التحليل العنقودي لتجميع الأقضية، معامل جيني ومنحنى لورنز لقياس العدالة
شبكة الطرق	وجود شبكات طرق مناسبة تربط الأحياء والأقضية	مؤشر على سهولة الوصول إلى الخدمات الأساسية وتحريك الاقتصاد المحلي	يدعم التحليل المكاني لتحديد المناطق المحرومة ويقيس الفجوات في التنمية المكانية	GISلرسم خرائط الشبكات، التحليل العنقودي لتحديد المناطق الأقل تغطية، معامل جيني ومنحنى لورنز لقياس التفاوت

1-8 خدمة المياه الصالحة للشرب

تُعدُّ مياه الشرب اساس الحياة كريمة وحق الإنسان في الحصول وأن يكون الوصول إلى مياه الشرب المأمونة لأغراض الاستخدامات الشخصية والمنزلية ، اذ هناك تتباين نسب اعداد السكان المخدومين وغير المخدومين بخدمات المياه الصالحة للشرب في اقضية المحافظة ومن خلال الخريطة (3) يتبين ما يأتي بلغت النسبة المئوية للسكان المخدومين بخدمة مياه الشرب للأقضية الواقعة ضمن صلاحية محافظة بغداد (المحمودية،ابوغريب،الطارمية،المدائن،الراشدية،الزوراء،الزهور) لسنة 2024 حوالي 85%,بينما بلغت نسبة العجز 15%(سماءالكاظمية،وفضاء الكاظمية) 90%وبلغة نسبة العجز10% من اجمالي سكان اقضية المحافظة (خارج حدود الامانة).بلغت النسبة المئوية للسكان المخدومين بخدمة مياه الشرب للاقضية الواقعة ضمن صلاحية امانة بغداد (الرصافة،الكرخ،الاعظمية،الكاظمية،الصدر الاولى ، الصدر الثانية) لسنة 2024 بنسبة 100% بينما بلغت نسبة العجز (**الفجوة**) صفر% من اجمالي سكان هذه الاقضية

الخريطة (3) التوزيع المكاني للسكان المخدومين و غير المخدومين بخدمات المياه الصالحة للشرب في محافظة 2024

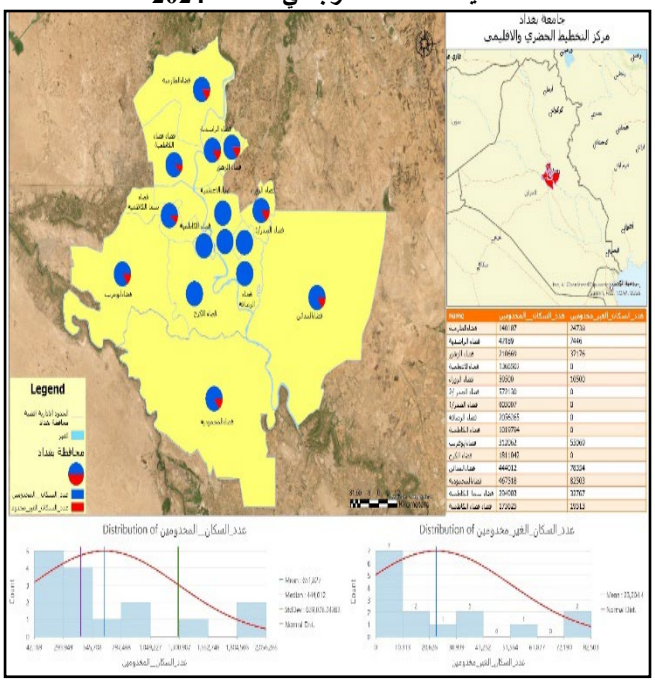

المصدر /عمل الباحث بالاعتماد,على بيانات ,امانة بغداد , دائرة ماء بغداد , قسم التخطيط والمتابعة ،ومحافظة بغداد , مديرية ماء محافظة بغداد, 2024،GIS pro 3.3 1

2-8 خدمة الصرف الصحي

تُعدُّ خدمات الصرف الصحي من اهم مشاريع البنى الارتكازية وتتفاوت نسب المخدومين من سكان محافظة بغداد بخدمات الصرف الصحي بين المناطق الحضرية والريفية ، اذ بلغت النسبة المئوية للسكان المخدومين بخدمات الصرف الصحي لمجموع الاقضية الواقعة ضمن صلاحية امانة بغداد (الرصافة ، الكرخ ، الاعظمية ، الكاظمية ، الصدر الاولى ، الصدر الثانية) لعام 2024 بنسبة 90% بينما بلغت نسبة العجز 10%، وبلغت نسبة السكان غير المخدومين بخدمات الصرف الصحي لمجموع الاقضية الواقعة ضمن صلاحية محافظة بغداد لسنة 2024(ابو غريب98%،الطارمية 100%،المدائن48%،الراشدية 90%، الزوراء85%، الزهور97%، سما الكاظمية 70%،فضاء الكاظمية 91%).

الخريطة (4)التحليل المكاني للسكان المخدومين وغير المخدومين بخدمات الصرف الصحي في محافظة بغداد (امانة - ومحافظة) وفقًا للاقضية لعام 2024.

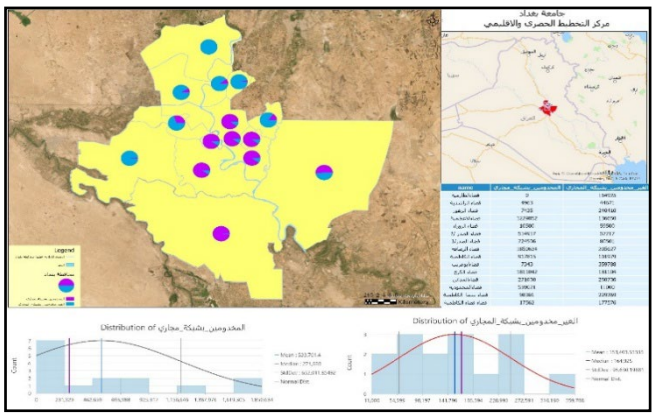

المصدر:عمل الباحث بالاعتماد على بيانات امانة بغداد, دائرة مجاري بغداد, محافظة بغداد, مديرية مجاري محافظة بغداد, شعبة التخطيط والمتابعة ،GIS pro 3.3.2024 .

3-8 خدمات جمع النفايات

ارتفاع عدد السكان في محافظة بغداد يؤدي الى زيادة كمية النفايات الناتجة وأصبحت عملية التخلُّص منها من أبرز المشاكل التي تواجه المدن ،حيث تعدُّ عملية جمع النفايات ومن ثم نقلها الى مواقع الطمر للتخلص منها مشكلة كبيرة تعاني منها محافظة بغداد حاليا ، بلغت النسبة للسكان المخدومين بخدمة جمع النفايات للأقضية الواقعة ضمن صلاحية امانة بغداد (الرصافة ، الاعظمية ، الصدر الاولى ،الصدر الثانية، الكرخ ، الكاظمية) لعام 2024 حوالي 95%, بينما بلغت نسبة العجز5%، وبلغت النسبة للسكان المخدومين بخدمة جمع النفايات الواقعة خارج حدود امانة بغداد والمتمثلة بأقضية (ابي غريب 75% ، المدائن75% ،المحمودية 75%، الطارمية 65%,الراشدية 64% ، الزوراء 70%، الزهور 65%,سما الكاظمية 75% ، فضاء الكاظمية 75%).

الخريطة (5) التحليل المكاني للسكان المخدومين والغيرمخدومين بخدمة النفايات في محافظة بغداد لعام2024

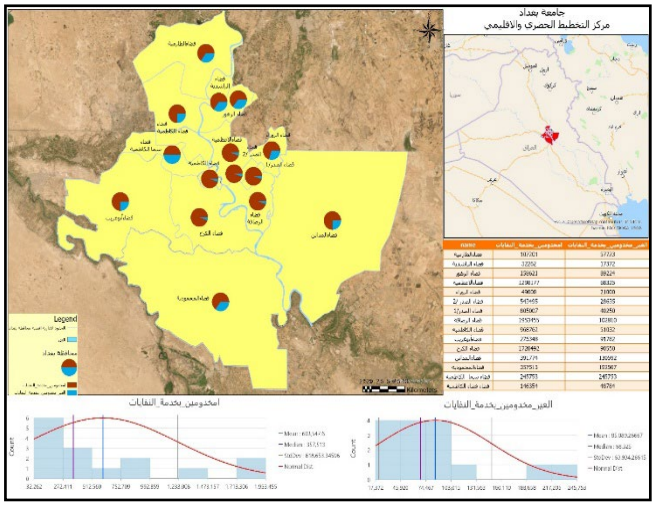

المصدر/عمل الباحث بالاعتماد على بيانات امانة بغداد، دائرة التخطيط والمتابعة ،محافظة بغداد، مديرية بلديات بغداد، شعبة المخلفات الصلبة ، 2024 ، GIS pro 3.3.

4-8 خدمة تجهيز الطاقة الكهربائي

تُعدُّ الطاقة الكهرباء هي الركيزة الاساسية للاقتصاد الوطني تراكمت ازمة الكهرباء لعقود في العراق ادى الى ضعف تجهيز الطاقة الكهربائية في اقضية محافظة بغداد حيث بلغ نصيب الفرد من الطاقة (0.153) كيلو واط / ساعة ، وبلغ العجز الاجمالي في عموم اقضية محافظة بغداد (10.491) كيلو واط / ساعة , ان نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية وحسب المعيار (3.548) كيلو واط / ساعة فيه عجز ملحوظ لمعظم اقضية المحافظة تجاوز (60%).

ومن خلال الخريطة (6) فإن نسبة الاستهلاك المنزلي هي الكبر لعام 2023وبنسبة (56%) من اجمالي الاستهلاك المحلي ومن ثم الاستهلاك الحكومي وبنسبة (20.5 %)، ويليها الاستهلاك التجاري وبنسبة (12.12%) , ومن ثم الاستهلاك الصناعي وبنسبة (8.33%) ، ومن ثم الاستهلاك (المتجاوزين) وبنسبة (2.20%) ، واخيرا الاستهلاك الزراعي وبنسبة (85. 0%).

جدول (2)

التوزيع المكاني لكمية الطاقة الكهربائية المنتجة والعجز في الخدمة لمحافظة بغداد حسب القسم لعام 2024
المصدر / عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الكهرباء ، دائرة التخطيط والدراسات ، 2024

الاقضية المرتبطة بها	عدد السكان لسنة 2024	الطاقة المنتجة ميكا واط/ساعة	نصيب الفرد كيلو واط/ ساعه	المعيار كيلو واط / الفرد	نصيب الفرد كيلو واط /ساعة	نسبة العجز الطاقة%
(الرصافة،المدائن، الاعظمية، الراشدية، الزهور	3.945.133	36,705,452	0.093	3.548	-3.455	%33
الصدر الاولى، الصدرالثانية، الزوراء	1.377.137	1,857,845	0.013	3.548	-3.535	%34
الكرخ،الكاظمية ،ابوغريب ،المحمودية ،الطارمية، سما الكاظمية، فضاء الكظمية	3.912.913	1,841,730	0.047	3.548	-3.501	%33
	9.235.183	40,405,027	0.153	3.548	10.491	%100

الخريطة (6) التحليل المكاني للطاقة الكهربائية المباعة وفقًا لأنماط الاستهلاك في أقضية محافظة بغداد عام 2024

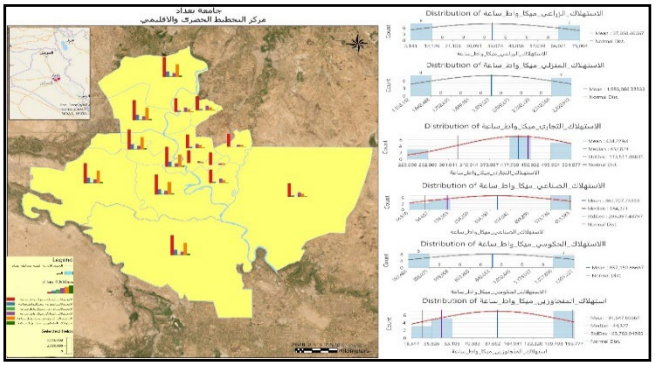

المصدر/عمل الباحث بالاعتماد على التقرير الاحصائي السنوي لوزارة الكهرباء لعام 2023، GIS pro 3.3 .

5-8 شبكة الطرق

يُعدُّ قطاع النقل من القطاعات الحيوية، إذ يؤدي دوراً أساسياً على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، اقتصادياً، يربط النقل مناطق الإنتاج ونقل الأفراد والبضائع والمواد الأولية. اجتماعياً، يتيح التواصل بين الأفراد ويحد من العزلة الناتجة عن الامتداد العمراني الكبير للأقضية. عمرانياً، تشكل شبكة الطرق شرايين المدينة، من خلالها تنتقل المواد والخدمات والأفراد لتلبية احتياجات العمل والتعليم والترفيه، ما يساهم في تطوير المناطق الحضرية والريفية وتقليل الفوارق التنموية بينه.

بلغت كثافة شبكة الطرق بالنسبة الى مساحة بغداد (1279) كم /1000كم2 ، وان محافظة بغداد اجمالاً اعلى من المعيار الدولي القياسي والبالغ (105) كم /1000كم2 , كما يتضح ان اقضية المحافظة جميعها قد تجاوزت المعيار القياسي الدولي.و بلغ مؤشر كثافة شبكة الطرق بالنسبة لسكان محافظة بغداد حوالي (84) كم/100000نسمة ، وان مقداره في بغداد هو اقل من قيمة المعيار القاسي الدولي والبالغ (469)كم / 100000 نسمة ، ويشير الجدول الى تخلف جميع الاقضية استناداً الى هذا المؤشر وبنسب متفاوتة وهذا ما يفسر في جزء منه الاختناقات المرورية في محافظة بغداد ،وبلغت حصة الفرد من الطرق اجمالاً في محافظة بغداد حوالي (0.7) م / فرد من الطرق المبلطة وهو يقل كثيراً عن المعيار الدولي القياسي والبالغ (12) م من التبليط للفرد ،وفيما يخص العجز في حصة الفرد من الطرق يتضح من الجدول المشار اليه ان هناك تقارب في العجز لمعظم اقضية المحافظة اذ تراوحت النسبة (10 - 11.8) من اجل تحديد الاولويات التخطيطية لمعالجة مشكلة انخفاض كثافة شبكة الطرق وانخفاض حصة الفرد من الطرق المبلطة بالاعتماد على المعيار التخطيطي في قياس ذلك العجز , تكون الاولوية الاولى للأقضية (الاعظمية , الصدر الاولى والثانية , الكاظمية) , اما الاولوية الثانية تكون للأقضية (الكرخ , ابي غريب , رصافة , الطارمية , المحمودية) والاولوية الثالثة تكون لقضاء (المدائن).

الخريطة (7) التحليل المكاني العجز في حصة الفرد من الطرق م/نسمة في محافظة بغداد حسب الاقضية لعام 2024

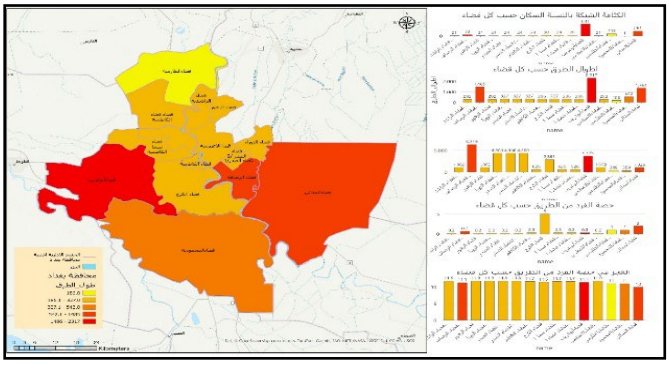

المصدر / عمل الباحث بالاعتماد على بيانات امانة بغداد – دائرة التصاميم – شعبة التخطيط والنقل والمرور 2024، وبيانات محافظة بغداد , قسم الشؤون البلدية ،2024.
(GIS pro 3.3)

9- التحليل الكمي لاختلال التوازن المكاني خدمات البني التحتية بين اقضية محافظة بغداد

سيتم توظيف الأدوات الكمية لقياس درجة التفاوت في التوزيع المكانية بين أقضية محافظة بغداد وقد تم اعتماد منحنى لورنز ومعامل جيني بوصفهما من الأدوات الإحصائية المعروفة في تحليل التفاوت الاقتصادي والاجتماعي، بهدف تشخيص التركز التنموي في مناطق دون غيرها، وتحديد درجة الفجوة التنموية بدقة، ويتميَّز معامل جيني بانه يعطي مقياس عددي من العدالة المكانية وتتمثل بحساب المساحة بين منحي لورنز وخط المساواة وتنحصر قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح وكالما كانت هذه القيمة اصغر دل ذلك أن التباين اقل والعكس صحيح، (Arndt,2016)، معادلة معامل جيني كما يأتي :-

$$G = 1 - \{1/10000\} \sum (Si+Si-1)\, Ni$$

G قيمة معامل جيني
Si المجتمع الصاعد لنسب الظاهرة المدروسة
Si المجنمع الصاعد لنسب الظاهرة المدروسة مطروحة من تسلسل (1)
Ni النسبة المؤية للمتغير المقارنة

9-1خدمات المياه الصالحة للشرب

جاءت قيمة معامل جيني لمؤشر نسبة السكان الغير المخدومين بمياه الصالحة الشرب بمقدار(0.54) وهو رقم مابين (40-60)، يدل على وجود تفاوت بين أقضية محافظة بغداد يُشير الى عدم وجود عدالة مكانية في توزيع خدمات مياه الشرب على مستوى أقضية المحافظة يظهر هناك ستة اقضية نسبة المخدومين 100% وهي (الرصافة، الأعظمية، الصدر 1 و2، الكرخ، الكاظمية) بينما تتركز غالبية السكان غير المخدومين فيتسعة أقضية هذا النمط من التوزيع غير المتكافئ ينعكس في المساحة الواقعة بين خط التماثل ومنحنى لورنز والتي بلغت (27.02%) من إجمالي المساحة الكلية (100%) يعكس على وجود اختلال في التوزيع المكاني كما موضح في الخريطة (8).

الخريطة (8) منحني لورنز ومعامل جيني للسكان الغيرالمخدومين بألمياة الصالحة للشرب

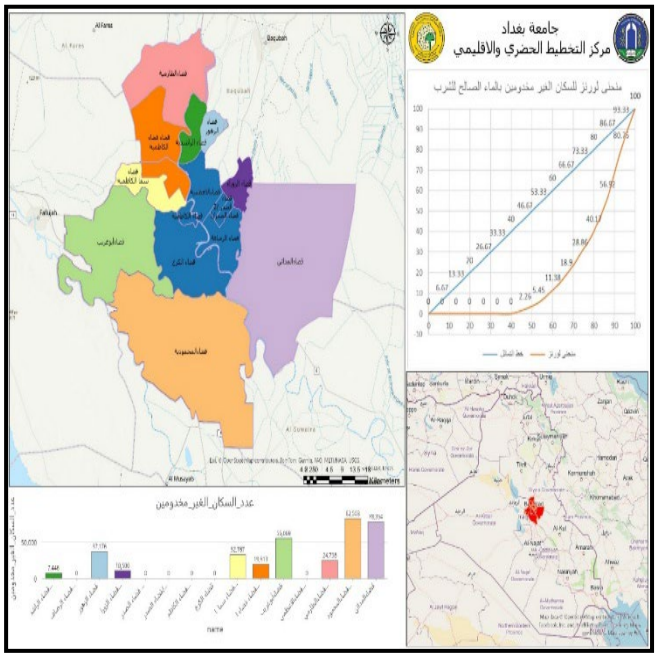

المصدر /عمل الباحث بالاعتماد,على بيانات ,امانة بغداد , دائرة ماء بغداد , قسم التخطيط والمتابعة ، محافظة بغداد , مديرية ماء محافظة بغداد, 2024

2-9 خدمات الصرف الصحي

بلغت قيمة معامل جيني (0.504) في توزيع خدمات الصرف الصحي هذا يدل على أن الخدمة موزعة بشكل غير عدالة ،مع جود تفاوت تنموي بين اقضية محافظة بغداد، نلاحظ اقضية الطرفية (الطارمية، أبو غريب، الزهور) تعاني من حرمان كبير في المقابل بعض الأقضية المركزية (المحمودية، الكاظمية، الأعظمية) تحظى بخدمة جيدة اما مناطق المركز تكون ذات خدمة عالية، وبلغت مساحة تحت منحنى لورنز (24.7850) كما موضَّح في الخارطة (9).

الخريطة (9) منحني لورنز للسكان المخدومين بخدمات الصرف الصحي

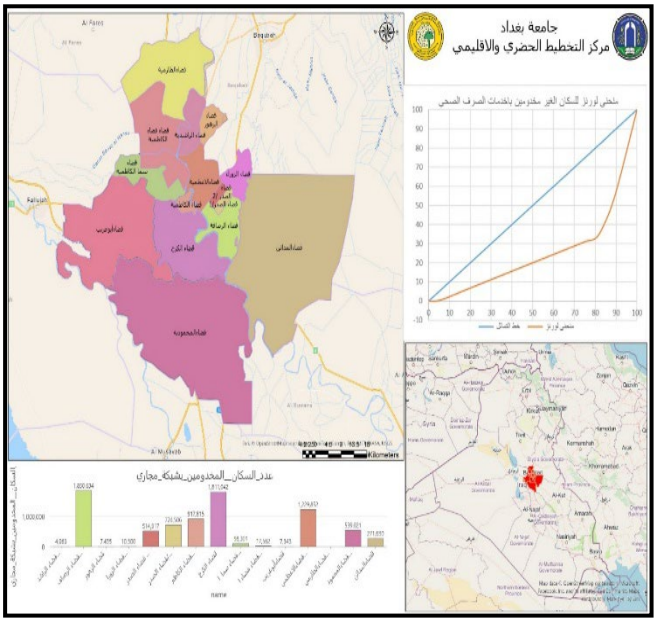

المصدر :عمل الباحث بالاعتماد على بيانات امانة بغداد , دائرة مجاري بغداد ،محافظة بغداد , مديرية مجاري محافظة بغداد , شعبة التخطيط والمتابعة ،2024.

3-9 خدمات جمع النفايات

بلغت قيمة معامل جيني خدمة جمع النفايات(0.580) وجود تفاوت كبير في توزيع الخدمة بين الاقضية محافظة بغداد هناك اقضية الطرفية (المدائن، المحمودية، أبي غريب، الطارمية) تعاني بشكل واضح من **غياب** العدالة الخدمية مقارنة بالأقضية المركزية (الرصافة، الكرخ، الصدر1، الاعظمية ،الكاظمية)، اما بقة الاقضية تكون ذات خدمة متوسطة وهي (الصدر 2، الزهور ، الزوراء ،الراشدية ، سما الكاظمية ، فضاء الكاظمية)، المساحة تحت المنحنى(29.01%) كما موضح في الخريطة (10).

الشكل (10) منحني لورنز للسكان الغير مخدومين المخدومين خدمات جمع النفايات

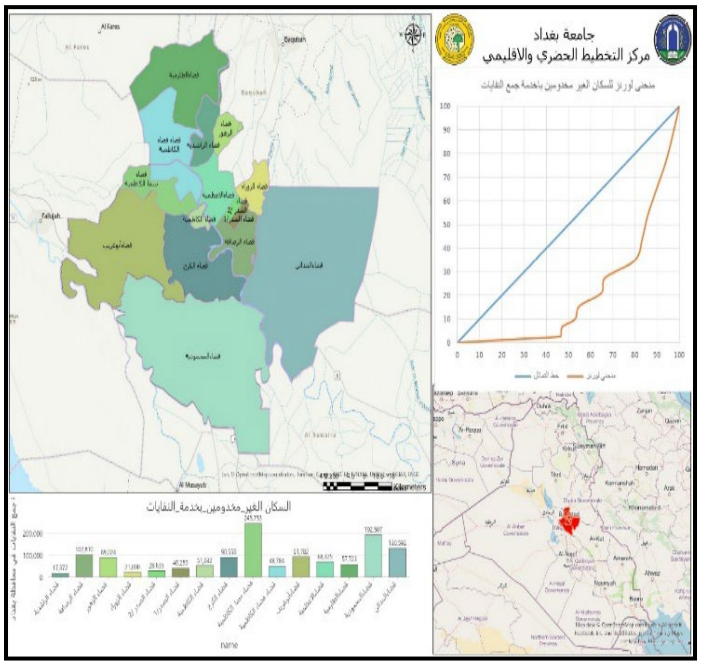

المصدر/عمل الباحث بالاعتماد على بيانات امانة بغداد ، دائرة التخطيط والمتابعة, و محافظة بغداد ، مديرية بلديات بغداد ، شعبة المخلفات الصلبة ، 2024 .

4-9 خدمة تجهيز الطاقة الكهربائية

بلغت قيمة معامل جيني (0.2776) وجود تفاوت قليل في توزيع الكهرباء بين الأقضية أي أن هناك بعض المناطق تأخذ حصة أقل من حاجتها مقارنة بعدد سكانها،هناك مناطق ذات حصة منخفظة جداًمن الكهرباء وهي (الزوراء ، الصدر 1، الصدر 2)، ومناطق ذات تجهيز متوسط هي (الطارمية ،فضاء الكاظمية ، سما الكاظمية ، ابو غريب ، الكاظمية ، الكرخ)،ومناطق ذات نسب تجهيز اعلى هي (الراشدية ، الاعظمية ، لرصافة ، المدائن ،الزهور) لذالك هناك تفاوت في توزيع تجهيز الكهرباء بين اقضية محافظة بغداد، اما المساحة المنحنى تحت المنحنى بلغت (13.87). كما موضح في الخريطة (11).

5-9 شبكة الطرق

بلغت قيمة معامل جيني لطرق النقل (0.470) وتعتبر قيمة متوسطة تميل نحو الارتفاع في بعض الاقضية وهي (الاعظمية ، الكاظمية الصدر1 ، الصدر 2، الكرخ)وهناك اختلال ايجابي في اقضية (ابو غريب ،والمدائن) اما اقضية الرصافة (الرصافة ، الزوراء ، المحمودية ،سما الكاظمية ، فضاء الكاظمية ، الطارمية ، الرشيد ، والزهور) هناك اختلال طفيف،وقد بلغت المساحة تحت منحنى لورنز (23.52) ، ومن خلال تحليل معامل جيني ومنحنى لورنس يشير إلى وجود اختلال مكاني في توزيع خدمات البنية التحتية للنقل ويتطلب هذا تعزيز السياسات التخطيطية لمعالجة هذا الاختلال، لضمان تحقيق العدالة المكانية في توزيع الخدمات وتقليل التفاوت التنموي بين الأقضية كما موضَّح في الخارطة (12).

الخريطة (11) ومنحني لورنز للسكان ونسبة الطاقة الكهربائية المجهزة

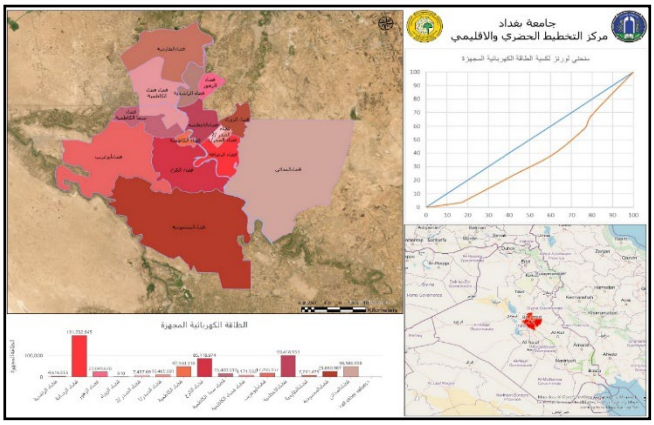

المصدر / عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة الكهرباء ، دائرة التخطيط والدراسات ، 2024.بالاعتماد على (GIS pro 3.3)

الخريطة (12) منحني لورنز اطوال طرق النقل

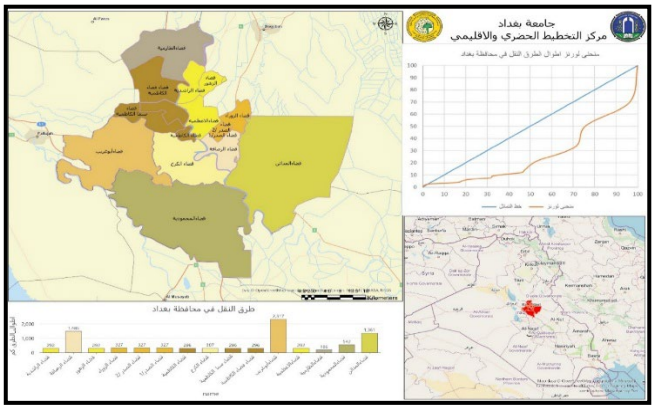

المصدر / عمل الباحث بالاعتماد على بيانات امانة بغداد – دائرة التصاميم – شعبة التخطيط والنقل والمرور 2024، وبيانات محافظة بغداد , قسم الشؤون البلدية 2024،(GIS pro 3.3)

الجدول (3) النتائج التي توصل لها الباحث على مستوى كل قضاء

القضاء	التحليل العنقودي	مساهمة التفاوت (لورينز/جيني)	السكن	الكهرباء	الماء الصالح للشرب	الصرف الصحي	جمع النفايات	شبكة الطرق	التفاوت التنموي	التنمية
الرصافة	مرتفع	منخفضة	عجز	متوفر	متوفر	متوسط	متوسط	جيد جدًا	عالي جدًا	مرتفعة
الكرخ	مرتفع	منخفضة	عجز	جيد جدًا	جيد	متوسط	متوسط	جيد	عالي جدًا	مرتفعة
المحمودية	متوسط	متوسطة	متوسط	متوسط	متوسط	منخفض	متوسط	متوسط	متوسط	متوسطة
الكاظمية	متوسط	متوسطة	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسطة
المدائن	متوسط	متوسطة	متوسط	متوسط	جيد	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسطة
أبو غريب	متوسط	متوسطة	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسطة
الصدر/1	منخفض	عالية	منخفض	منخفض	متوسط	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفضة
الصدر/2	منخفض	عالية	منخفض	منخفض	متوسط	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفضة
الأعظمية	منخفض	عالية	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفضة
سما الكاظمية	منخفض	عالية	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفضة
الطارمية	منخفض	عالية	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفضة
الزهور	منخفض	عالية	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفضة
فضاء الكاظمية	منخفض	عالية	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض	منخفض جدًا	منخفضة جدًا
الزوراء	منخفض جدًا	عالية جدًا	منخفض جدًا	منخفض جدًا	منخفض جدًا	منخفض جدًا	منخفض جدًا	منخفض جدًا	منخفض جدًا	منخفضة جدًا
الراشدية	منخفض جدًا	عالية جدًا	منخفض جدًا	منخفض جدًا	منخفض جدًا	منخفض جدًا	منخفض جدًا	منخفض جدًا	منخفض جدًا	منخفضة جدًا

ملاحظة الهدف من استعمال :

* GIS يعطي التوزيع المكاني التفصيلي لكل خدمة على الخريطة.
* التحليل العنقودي يعطي تصنيف الأقضية حسب مستوى الخدمات اي مستوى التنمية
* منحنى لورنز ومعامل جيني يعطيان قياس العدالة وعدم المساواة في توزيع الخدمات بين الأقضية اي مستو التفاوت التنموي .

ويمكن أن تُختصَر النقاط في أعلاه بالآتي، GIS أين تقع المشكلة، العنقودي أي الأقضية متشابهة ، لورينز وجيني مدى عدالة التوزيع بين الأقضية.

الاستنتاجات

1- وجود تفاوت مكاني في مستوى الخدمات الأساسية بين أقضية محافظة بغداد، مما يدل على غياب التوزيع العادل للموارد والخدمات ، ويُعزى هذا التفاوت التنموي إلى جملة من الأسباب المترابطة، في مقدمتها ضعف إدماج البعد المكاني في الخطط التنموية، الأمر الذي أدى إلى تركّز الاستثمارات والخدمات في مراكز حضرية محددة مقابل تراجع الأطراف.
2- كما ساهم النمو السكاني السريع في زيادة الضغط على البنى التحتية القائمة، في حين لم تُواكب شبكات النقل والربط المكاني هذا التوسُّع، مما عمّق الفجوة بين الأقضية، يضاف إلى ذلك غياب التوازن في توزيع المشاريع التنموية والخدمات الأساسية، وهو ما أنتج تفاوتاً واضحاً في مؤشرات التنمية بين الوحدات المكانية المختلفة
3- اختلال التوازن في بعض الخدمات الحيوية مثل الطاقة الكهربائية والصرف الصحيوالماء الصالح للشرب وخدمة جمع النفايات يساهم بشكل مباشر في تعميق الفجوة التنموية بين المناطق.
4- عدم الاتساق في توزيع الخدمات يعكس ضعف في التخطيط المكاني ويؤثر سلباً على جودة الحياة والعدالة الاجتماعية داخل المحافظة.
5- الاختلاف في مستوى التنمية بين الأقضية لا يعكس بالضرورة الفروقات السكانية أو الجغرافية، بل يعكس خللاً في السياسات التنموية المتبعة.

التوصيات

1- تبني سياسات تنموية متوازنة تهدف إلى تقليص الفجوة في الخدمات بين الأقضية وتحقيق العدالة المجالية.
2- تفعيل أدوات التخطيط المكاني في رسم السياسات المستقبلية وتوزيع المشاريع والبنية التحتية وفقاً للاحتياجات الفعلية لكل قضاء.
3- تعزيز التنسيق بين الجهات المركزية والمحلية لضمان تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تراعي الخصوصية المكانية لكل منطقة.
4- إعطاء الأولوية للأقضية الأقل نمواً في الخطط والموازنات التنموية، من خلال توفير الخدمات الأساسية فيها بشكل أسرع وأكثر فاعلية.
5- تشجيع المشاركة المجتمعية والمحلية في تحديد الاحتياجات ورسم السياسات، لضمان استجابة الخطط للواقع الفعلي على الأرض.
6- اجراء تقييم دوري وشامل لمستوى الخدمات بهدف رصد التقدم ومعالجة أي اختلالات في وقت مبكر

المصادر

الشديدي، حسين احمد الشديدي , التفاوت التنموي المكاني في العراق بمقاييس تنموية مقترحة واليات مواجهته ,المخطط والتنمية , العدد (26) 2012 ص 216
القريشي ، محمد صالح تركي،علم اقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع،عمان-الأردن، الطبعة الاولى ،2010،ص66.
الكناني ،كامل الكناني ،المواقع الصناعية والتنمية المكانية ،2007،ص42.
الكناني، كامل كاظم(اللامركزية وإدارة المجتمعات المحلية) دراسة في التخطيط التنموي للتجربة العراقية ، 2006 ، ص 114 .
الزبيدي ،د. مصطفى عبد الجليل ابراهيم الزبيدي ،التنمية المكانية بين العدالة والاجتماعية والكفاءة الوضيفية ، المخطط والتنمية , العدد (26) 2012 ص 112
سيد ، محمد محسن ، البنية المكانية و سياسات التنمية والاعمار، اطروحة دكتوراه ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩، ص7.
شرف , محمد ابراهيم محمد , التحليل المكاني بأستخدام نظم المعلومات الجغرافية , دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع , 2008.
وزارة التخطيط , التنمية المكانية بغداد ,2021-2030, ص24.
وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء ، تقديرات النمو السكاني المتوقع لمحافظة بغداد ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة 2024.
عبد الرشيد، هبه سيد واخرون، ملامح وانماط التنمية المستدامة للمدن المصرية (تطوير مدينة قنا كنموذج بين التجربة والنتائج)،المؤتمر المعماري الدولي السادس (الثورة الرقمية وتاثيرها على العمارة والعمران)، قسم العمارة ، كلية الهندسة، جامعة اسيوط، ٢٠٠٥.
وزارة التخطيط التقديرات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء, مديرية الاحصاء السكاني والقوى العاملة ,2024
وزارة التخطيط ، التقديرات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء , مديرية الاحصاء السكاني والقوى العاملة ,2024.
بيانات امانة بغداد , دائرة ماء بغداد , قسم التخطيط والمتابعة 2024،
بيانات محافظة بغداد , مديرية ماء محافظة بغداد .2024
بيانات امانة بغداد, دائرة مجاري بغداد, محافظة بغداد 2024.
بيانات مديرية مجاري محافظة بغداد, شعبة التخطيط والمتابعة 2024.
بيانات امانة بغداد، دائرة التخطيط والمتابعة ،شعبة المخلفات الصلبة 2024.
بيانات محافظة بغداد، مديرية بلديات بغداد، شعبة المخلفات الصلبة 2024.
بيانات وزارة الكهرباء ، دائرة التخطيط والدراسات ، 2024.
تقرير الاحصائي السنوي لوزارة الكهرباء لعام 2023.

Rodrigue, J.-P. (2002). *Integrated transportation and land use modeling*.
Tissen, R., & Deprez, F. L. (2008). *Towards a spatial theory of organizations* (NRG Working Paper Series No. 08-04). University and Hogeschool Inholland.
Glasson, J. (1987). *An introduction to regional planning: Concepts, theory, practice*.
Hansen, N. (1963). *French regional planning*

Aiden, J., & Morgan, R. (1974). *Regional planning: A comprehensive view*. Pitman.